

رشيد يلوح*

نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية: الدلالات والتحديات

تقدم هذه الدراسة قراءةً لأبعاد نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة ودلالاتها، في ضوء المعطيات العددية المعلنة، وتستعين الدراسة في تحليلها بالعوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية المؤثرة في الذهنية الإيرانية، سواءً لدى المعارضين لنظام الحكم، أو المواليين له. وتناقش الدراسة التحديّات المطروحة أمام الرئيس الجديد حسن روحاني، مستعرضةً جانبًا من الصراع السياسيّ بشأن مفهوم "الاعتدال" الذي اختاره روحاني عنوانًا لمرحلة حكمه.

وترى الدراسة في خلاصاتها أنّ نتائج الانتخابات أكّدت استمرار احتكام الساحة السياسية الإيرانية إلى منهجيتها السابقة في إدارة صراعاتها. وتتوقع أن يحسم الجدل بشأن "الاعتدال" عملياً على محك الممارسة السياسية للحكومة الجديدة، إذ سيكون لهذا الحسم بالغ الأثر في علاقة روحاني بالمرشد علي خامنئي والقوى النافذة في النظام، من جهة؛ والتيارات السياسية الموالية والمعارضة، من جهة أخرى. وعليه، سيبقى الجواب العملي عن سؤال "الاعتدال" هو المحدّد لمسار تجربة حسن روحاني الرئاسية ونتائجها.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

وقد جاءت حصيلة أصوات هؤلاء المرشحين بالترتيب كما يلي: محمد باقر قاليباف بـ ٦ ملايين و٧٧ ألف صوت، وسعيد جليل بـ ٤ ملايين و١٦٨ ألف صوت، ومحسن رضائي بـ ٣ ملايين و٨٨٤ ألف صوت، وعلي أكبر ولايتي بمليونين و٢٦٨ ألف صوت، ومحمد غرزي بـ ٤٤٦ ألف صوت^(٢).

ومن الواضح أنّ إجماع الإصلاحيين وطيف هاشمي رفسنجاني على حسن روحاني قد ساهم بقوة في تركيز أصوات المعارضين عمومًا لمصلحته، في حين أدّى استمرار التنافس بين المرشحين الأصوليين إلى تشتيت أصوات كتلتهم الانتخابية، في حين لَفَّ الغموض مصير أصوات أنصار الرئيس السابق أحمدني نجاد، وذلك بعد أن التزم الصمت، ولم يصدر من مقرّبيه ما يفيد دعم أيّ مرشح في المنافسة الانتخابية.

وتشير الأرقام التفصيلية المنشورة على موقع وزارة الداخلية الإيرانية إلى تقدّم ملحوظ لحسن روحاني في العاصمة طهران وباقي المدن، كما هو الشأن في القرى ومحافظات الأطراف، ويمثّل هذا الأمر تحوّلًا نوعيًّا في ميل تصويت الناخب الإيراني المستقرّ في الأطراف، وقد كان في السابق وقيًّا للمرشحين الأصوليين^(٣)، هذا يعني أنّ عودة الأصوليين قبل نحو ثماني سنوات إلى أجهزة السلطة التنفيذية لم تحقّق آمال ناخبينهم. وقد ساهم في هذا التراجع انشغال عموم التيار الأصولي طوال السنوات الماضية بصراعاته الداخلية التي عمّقتها مواقف أحمدني نجاد واصطدامه مرّات عديدة بمراكز القوّة التي يهيمن عليها التيار الأصولي في البرلمان والحرس الثوري والاستخبارات والمؤسّسة الدينية.

وإذا اعتبرنا فوز حسن روحاني انتصارًا لعموم التيار المعارض للأصوليين المقربّين من المرشد علي خامنئي، فإنّ خسارة هؤلاء ليست كبيرة بالنظر إلى حجم الأصوات الانتخابية التي حصدها، إذ لم يتفوّق حسن روحاني على مجموع أصوات منافسيه الأصوليين إلّا بما يقارب مليون و٧٦٧ ألف صوت، وهذا رقم ضئيل مقارنةً بما جرى تسجيله في انتخابات سنة ٢٠٠٩ حيث وصل الفارق بين الأصولي أحمدني نجاد ومنافسه الإصلاحي مير حسين موسوي إلى نحو ١١ مليون صوت، وهذه الأرقام قد طعن في صحّتها عددٌ من المعارضين، ولم يعترف بها الإصلاحيون. وبغضّ النظر عن الخلاف الحاصل بشأن نتائج انتخابات سنة ٢٠٠٩، يبقى الاتفاق بين الجميع قائمًا بشأن ما حصده التيار

كشفت نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية ٢٠١٣ عن فوز المعتدل حسن روحاني الذي اقترح نفسه زعيمًا لتوجّه سياسي جديد يريد أن يقف على مسافة واحدة بين التيارين المتصارعين: الإصلاحي والأصولي، واختار روحاني لهذا التوجه عنوان "الاعتدال"، وعلى الرّغم من تأثيره المحتمل في إعادة ترتيب البيت الداخلي الإيراني، فإنّ هذا المعطى السياسي الجديد لم يخرج في اعتقادنا عن المنطق الثابت لقواعد الثقافة السياسية الإيرانية؛ إذ أكدت الفترة السابقة للعملية الانتخابية وما بعدها أنّ الأحداث تجري وفق منهجية غير معلنة، غير أنّ مختلف الأطراف المؤثرة والمنافسة متفّقة عليها مسبقًا.

وستحاول هذه الورقة البحث في أسس هذه المنهجية، وذلك من خلال تقديم قراءة عامة لأرقام العملية الانتخابية، ثمّ استعراض العوامل الكامنة وراء فوز الرئيس المنتخب حسن روحاني، وما تعرفه الساحة السياسية من صراع بعد عبور جسر الانتخابات، وأخيرًا سنتناول الورقة سؤال التحديات المطروحة أمام رئاسة حسن روحاني.

قراءة في أرقام العملية الانتخابية

فاز حسن روحاني في الدور الأول من الانتخابات الرئاسية على منافسيه في التيار الأصولي بعد حصوله على أكثر من ١٨ مليون و٦١٣ ألف صوت، وهو ما يعادل نحو ٥٠,٧١ في المئة من أصوات الناخبين المشاركين الذين بلغ عددهم نحو ٣٦ مليون و٧٠٤ ألف ناخب، وهم يمثّلون نسبة مشاركة بلغت نحو ٧٢,٧٠ في المئة، من بين ما يقارب ٥٠ مليون و٤٨٣ ألف مواطن يحقّ لهم التصويت^(١).

ومنافسو روحاني في هذه الانتخابات هم خمسة مرشحين ينتمون جميعًا إلى التيار الأصولي. ولبعضهم خلفية عسكرية، مثل محمد باقر قاليباف ومحسن رضائي، ولبعضهم الآخر خلفية دبلوماسية، مثل سعيد جليلي وعلي أكبر ولايتي. أمّا المرشح محمد غرزي فقد شغل منصب وزير في حكومة سابقة.

١ التقرير النهائي للانتخابات الرئاسية الحادية عشرة، الموقع الرسمي لمركز الانتخابات، ٢٠١٣/٠٣/١٥، على الرابط:

<http://www.moi.ir/Portal/Home/Default.aspx?CategoryID=c2cf29ae-2e8e-4319-a926-1e311d44c6d1>

٢ المرجع نفسه.

٣ نتائج فرز أصوات الناخبين على المستوى الوطني، موقع وزارة الداخلية، على الرابط: <http://result-p.moi.ir/Portal/Home/default.aspx>

وإذا قارنًا بين نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٩ وانتخابات ٢٠١٣، تبين لنا بوضوح تراجع عدد المشاركين في هذه الأخيرة، وقد بلغ نحو ٣٦ مليون و٧٠٤ ألف ناخب، بنسبة ٧٢,٧٠ في المئة، في حين بلغ عدد الناخبين في انتخابات ٢٠٠٩ نحو ٤٦ مليون و١٩٩ ألف ناخب، بنسبة تقارب ٨٥ في المئة^(٥)، ومن دون احتساب نسبة النمو الديموغرافي السنوي خلال السنوات الأربع الماضية (١,٢٩ في المئة سنة ٢٠١١)^(٦)، يمكن تقدير هذا الانخفاض في عدد المشاركين بنحو ١٠ ملايين مواطن على الأقل، وهي نسبة كبيرة، تبرّرها حالة اليأس والانسداد التي عرفتتها البلاد، منذ أحداث انتخابات ٢٠٠٩، وما تبعها من أحداث شأن محاصرة المعارضة وسجن بعض رموزها ومتابعة بعضهم الآخر، إضافةً إلى الانهيار الذي عرفتته الأوضاع الاقتصادية.

ومن المهم أن نشير، في هذا السياق إلى أن الأرقام التي تعلنها وزارة الداخلية الإيرانية عن الانتخابات لا تسلم دائماً من نقد المعارضين وتشكيكهم، وبخاصة الأرقام المتعلقة بانتخابات ٢٠٠٩ التي تعرضت لتشكيك واسع في ما يتعلّق بصدقها، وقد وصل النقاش حولها إلى البرلمان، إذ كشف النائب علي أحمد بزركواري في جلسة علنية التفاوت الكبير بين نسبة المشاركين سنة ٢٠٠٥ ونسبتهم سنة ٢٠٠٩، وقد بلغ نحو ١١ مليون مشارك^(٧).

وبالنظر إلى المعطيات السابقة نعتقد أن نسبة ٧٢ في المئة من المشاركين في انتخابات الرئاسة سنة ٢٠١٣، كانت إلى حدّ ما مخالفة للتوقعات التي انتظرت انعكاس تراكمات السنوات الماضية سلبياً على نفسية الناخب، ومن ثمة تكون المقاطعة لصناديق الاقتراع هي ردّة فعله الطبيعية.

هناك إذا عوامل مؤثّرة ساهمت في توجّه الناخبين إلى صناديق الاقتراع. وفي المحور الآتي سنحاول عرض هذه العوامل وتحليلها.

٥ موقع صحيفة همشهري أونلاين، ٢٠٠٩/٠٦/٠٢، على الرابط:

<http://hamshahronline.ir/details/82636>

٦ ملخص نتائج إحصاء السكن والسكان لسنة ٢٠١١، موقع مركز الإحصاء القومي، على الرابط:

http://www.amar.org.ir/Portals/0/Files/abstract/1390/n_sarshomari90_2.pdf

٧ موقع صحيفة همشهري أونلاين، ٢٠١٣/٠٤/٢٦، على الرابط:

<http://www.kaleme.org/1392/02/06/klm-141389>

الأصولي من أصوات سنة ٢٠١٣، وقد بلغت في مجموعها ١٦ مليون و٦١٣ ألف صوت، مقابل ١٨ مليون و٦١٣ ألف صوت للمعارضة والتي مثلها خطاب حسن روحاني. ونعتقد أنها نسبة عالية بالنظر إلى عدّة اعتبارات، أولها وقوعها في الدور الأول الذي لا يفرز عادة صورة حاسمة لاتجاه الأصوات، وثانيها أن أصوات التيار كانت مشتتة بين خمسة مرشحين، وهذا التشتت يفتح الباب أمام حيرة الناخب، ومن ثمة تسرّب الأصوات.

ويمكننا القول، إذن، إن نتائج الانتخابات كشفت عن استمرار التيار الأصولي في المحافظة على مواقفه داخل المجتمع، على الرغم من انتصار خصومه الإصلاحيين وحلفائهم بنتيجة تلك الانتخابات. ويمكن إجمال أسباب هذا التمكّن الاجتماعي للأصوليين في طبيعة موقعهم داخل النظام، فهم يمثّلون الواجهة الأيديولوجية للحكم، وعملياً يشرفون على كلّ مؤسسات النظام التي بإمكانها التّفاد إلى عمق المجتمع، وخصوصاً المؤسسات الأمنية والدينية والاقتصادية، إذ تعمل هذه المؤسسات بعيداً من مراقبة الحكومة، وتبّع في إدارتها وتمويلها مباشرة إلى مرشد الثورة علي خامنئي. ومن الملاحظ أن لهذه المؤسسات دوراً مؤثّراً جداً في الحشد الانتخابي، وأنها تقوم بذلك تحت غطاء دستوري لا يمنعها من تقديم الدعم لأيّ مرشح، فالمؤسسة الأمنية والعسكرية تدعم الأصوليين بأصوات كثيرة يمكن تقديرها بنحو ثلاثة ملايين صوت، والأمر نفسه ينطبق على الحوزات الدينية وزعمائها الذين يدينون بالولاء للتيار الأصولي^(٨)، أمّا مؤسسات العمل الاجتماعي والخيري، فهي، بحكم طبيعتها، تستطيع توجيه أصوات المستفيدين من خدماتها بسهولة.

وتمثّل نسبة المشاركة العالية إحدى الخصائص الملازمة لكلّ الانتخابات الإيرانية، منذ قيام الثورة سنة ١٩٧٩ تقريباً. وهي نسبة متقدمة بشكل ملحوظ على ما يجري تسجيله عادة في معظم دول العالم، وتعدّ الآلة الدعائية للنظام الحاكم المشاركة في الانتخابات نوعاً من المقاومة ضدّ الاستكبار العالمي، محاولة إقناع المواطن بأنّ صوته هو "لكمة قوية في وجه أميركا وإسرائيل"، وعلى هذا الأساس يعتقد المرشد علي خامنئي أن نسبة المشاركة العالية في أيّ انتخابات هي تصويت شعبي مباشر على نظام الجمهورية الإسلامية وسياساته، وهذا الاعتقاد غير صحيح كلّ، بدليل المعطيات التي سنتعرض لها لاحقاً في هذه الورقة.

٤ يبذل النظام الحاكم جهداً لاحتواء الحوزة الدينية، وذلك من خلال الإجراء القانوني أو الأمني؛ إذ تجري محاصرة الفقهاء الذين يرفضون هذا التوجّه، أو يعلنون معارضتهم المرشد علي خامنئي، ونذكر، وفي هذا السياق، مثلاً: آية الله دستغيب، وآية الله صانعي، وآية الله طاهري أصفهاني (توفي منذ أسابيع).

المتغيرات الانتخابية لسباق ٢٠١٣ الرئاسي

جعلتها قريبة من سيناريو الانهيار الاقتصادي، والذي عرفه الاتحاد السوفييتي السابق في نهاية عقد ثمانينيات القرن الماضي. وإن أحوال المنطقة وبعض حلفاء النظام الحاكم تجعل هذا السيناريو ممكن التكرار في البلاد، وخصوصاً في ظلّ تزايد التهديدات الغربية ضدّ إيران. وقد تحقّق بالفعل الجانب الاقتصادي منها، إذ أثّرت تلك العقوبات تأثيراً بارزاً في تماسك الاقتصاد الإيراني وهددت استقرار المجتمع على الرّغم من جهد المقاومة الاقتصادية الذي تبذله الحكومة. وبالنسبة إلى المواطن الإيراني فإنه من المرعب جدّاً أن يكون مصير بلاده مماثلاً لباقي الدول التي دخلت في صراع ضدّ الغرب.

وهذه المقدمة ضرورية في نظرنا لفهم الصورة التي تسيطر على ذهن المواطن الإيراني، ففي ثقافته القومية تُعرّف إيران بأنها مركز العالم، وبأنّ الحضارة البشرية مدينة للإيرانيين، وحين يعبر بعض الإيرانيين عن حبّهم لبلادهم لا يجدون سوى كلمة "العبادة" ليرزوا تلك العلاقة التي تربطهم بها، حتى أننا نقرأ عن بعض الإيرانيين ونسمع منهم "عبادة إيران"^(١٠)، وقد ساهمت الثقافة الأسطورية القديمة في تأليف الحسّ القومي الإيراني الذي يجعل "أرض إيران" من المقدسات التي ينبغي ألاّ يقع المساس بها أو التفریط في أيّ جزء منها مطلقاً، وكان العدو الخارجي على مرّ العصور هو المحرك الرئيس لهذه المشاعر، لذلك كانت كلّ الأسر والأيدولوجيات التي حكمت إيران تستثمر بسهولة هذا المخزون العاطفي القومي لتثبيت سلطتها^(١١).

ومن الملاحظ أنّ شيوع الثقافة القومية المُغالبة في تقديس الأرض وتمجيد العرق، قد أدّى إلى إفراز أزمة هوية عند الفرد الإيراني تمنعه في الغالب من التوافق مع شركائه في الثقافة أو الدين. لكنه يستطيع دائماً أن يستفيد من هذه الخاصية في الأوقات الصعبة، وبخاصة عندما يكون أمنه القومي معرّضاً للخطر، وهذا الأمر ينسجم والتصورات الأيديولوجية القومية عموماً، وهي تُبشّر الشعب بالأمن والاستقرار في أوقات الأزمات مقابل دعمهم وولائهم^(١٢)، وقد بدا هذا التوجه واضحاً يوم ١٤ حزيران/ يونيو عندما سادت قناعة بين فئات واسعة من الإيرانيين مفادها أنّ التصويت في الانتخابات الرئاسية هو تصويت مباشر لإيران نفسها، وأنّ مقاطعة الانتخابات لن تكون إلاّ دفعةً للبلاد نحو مصير جيرانها في أفغانستان أو العراق أو سورية.

مثّلت نتائج انتخابات يوم ١٤ حزيران/ يونيو مفاجأة حقيقيةً لعموم المراقبين داخل إيران وخارجها، وأكدت الاعتقاد القائل بصعوبة توقُّع اتجاهات السياسة الإيرانية. إلا أنّ النظر إلى الحدث من زاوية بحثية يُبيّن أنّ النتائج، وما كان قبلها، وما جاء بعدها، لا يخرج عمومًا عن المسار الذي يحكم الثقافة السياسية الإيرانية التي لا تستند فقط إلى مقتضيات الصراع الاجتماعي والسياسي في تديرها وتحولاتها، بل إلى الخصائص الثقافية والنفسية التي تساهم بقوة في صنع مواقف الشخصية الإيرانية، وفي تحديد أهدافها وأولوياتها أيضًا.

ومن هذا المنطلق سنحاول استعراض ثلاثة عناوين رئيسية، نعتقد أنها من أهمّ العوامل التي كانت وراء حدوث متغيّرين أساسيين في الساحة الإيرانية؛ فالمتغير الأول هو ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية، وأمّا الآخر فهو فوز المعتدل حسن روحاني. ويرتبط المتغيران أحدهما بالآخر؛ فالمشاركة الكبيرة للكثلة التصويتية المطالبة بالتغيير هي التي أحدثت الفرق لمصلحة روحاني، كما أنّ شعارات التغيير التي رفعها روحاني بنبرة معارضة، أوجدت، كذلك، نوعًا من الحماسة والأمل عند الناخبين.

العامل الثقافي والقومي

تشير الأرقام الرسمية المتوافرة إلى تقدّم المؤشرات التعليمية عند الإيرانيين مقارنةً بباقي الدول النامية الأخرى، ففي نتائج الإحصاء الوطني سنة ٢٠١١ بلغ تعداد الشعب الإيراني نحو ٧٣ مليون و٤٦١ ألف نسمة، سبعة في المئة منهم أميون، في حين يبلغ عدد طلاب التعليم العالي المتخرّجون نحو ١٠ ملايين و٤٩٨ ألف شخص، ويأتي تخصص العلوم الاجتماعية والقانونية والاقتصادية، والهندسة والإنتاج الصناعي، على رأس تخصص هؤلاء الطلاب والمتخرّجين بنسبة ٥٦,٠٦ في المئة^(١٣). وهذا المعطي يساعدنا على فهم التوجه العامّ لمجتمع تصل فيه نسبة الشباب القادرين على العمل (بين ١٥ إلى ٦٤ سنة) إلى ٧٠,٩ في المئة^(١٤)، ما يجعل مطالب التغيير الاجتماعي والسياسي على رأس الانشغالات التي لا تنفصل عن الاهتمام بالمصير العامّ للبلاد، وبخاصة بعد أن وصلت إيران في السنوات الأخيرة إلى مرحلة حرجة

١٠ لاحظنا هذه المعطيات في الكثير من النصوص الأدبية والتراثية المتداولة في الثقافة المكتوبة والشفوية الإيرانية، والمجال لا يتسع لذكرها هنا.

١١ تيري كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، خليل أحمد خليل (مترجم)، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٨)، ص ٩٥-١٢٠.

١٢ توماس إريكسون، العرقية والقومية: وجهات نظر أنثروبولوجية، لاهي عبد الحسين، (مترجم)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٢)، ص ١٦١.

٨ مركز الإحصاء القومي، على الرابط:

http://www.amar.org.ir/Portals/0/Files/abstract/1390/sarshomari90_nahaii.pdf

٩ المرجع نفسه.

مصلحة الأمن القومي على ما بينه وبين القوى النافذة في النظام الحاكم من حساب.

وهذا التمييز يمكن ملاحظته أيضاً عند الرئيس السابق محمد خاتمي الذي تعرض لضغوط أبعدته عن الترشح للانتخابات، ثم استهدفه التيار الأصولي بحملات تشويه واسعة، فذلك كله لم يمنعه من عقد تحالف مع رفسنجاني، باسم التيار الإصلاحية، لدعم حسن روحاني، ولم يمنعه كذلك من دعوة أنصاره إلى ضبط النفس والتزام تصريف إرادتهم السياسية عبر صناديق الاقتراع.

وسار الرئيس السابق أحمددي نجاد، بدوره، في الاتجاه نفسه، فعلى الرغم من استبعاد مرشحه إسفنديار مشائي من الرئاسة، وعلى الرغم من فشل محاولاته في إقناع المرشد خامنئي بمراجعة قرار مجلس صيانة الدستور، فقد حافظ هو وأنصاره على هدوئهم، بل إنهم ساهموا في دعوة الناخبين إلى تكثيف مشاركتهم، في حين التزموا الصمت تجاه المرشحين المتنافسين.

ثم إن الزعيمين الإصلاحيين المحاصرين مهدي كروبي ومير حسين موسوي، قد التزما الصمت، أيضاً، بخصوص هذه الانتخابات، ولم يصدر منهما أي موقف على الرغم من أن دعوتهم إلى المقاطعة كانت ممكنة، وهذا الأمر الذي فهم لمصلحة المشاركة، انسجاماً مع التوجه العام للمعارضة، تؤكد أيضاً دعوة المشاركة التي وجهها سجناء التيار الإصلاحية من دخل السجن إلى أنصارهم.

ولا شك في أن تأثير العامل الثقافي والقومي قد بدا واضحاً أيضاً في ما يتعلق بمواقف جزء مهم من نخبة المثقفين والإعلاميين وفئات من المعارضة السياسية بالخارج من خلال خطاباتهم؛ إذ تقاسم هؤلاء مجموعة من التقديرات الأساسية للحدث، أهمها اعتبار انتخابات 14 من حزيران/ يونيو، فرصة تاريخية لإنقاذ إيران من هيمنة التيار الأصولي وسياساته التي أوصلت البلاد إلى حافة الانهيار، ورأى هؤلاء في الذهاب إلى صناديق الاقتراع الوسيلة الملائمة لتحقيق التغيير المنشود، ومن ثم إبراز الطابع المدني والسلمي للمعارضة الإيرانية.

وقد يكون الحفز القومي في الصراعات السياسية داخل بعض البلدان أداة لتحقيق أهداف محلية بعينها، لكن التاريخ السياسي والثقافي الإيراني يثبت أن هذا الحفز هو من مكونات الثقافة السياسية الإيرانية، وأنه انعكاس لمكانة العنصر القومي في الذهنية الإيرانية، لذلك يجد النظام الحاكم في التهديدات الغربية وما يصحبها من عقوبات اقتصادية، مادة ملائمة لتثبيت شرعيته الثورية التي لا تنفصل بالنسبة إليه عن شرعيته القومية، وهذا ما دأبت أيديولوجيا الثورة

ويمكن رصد هذا التوجه من خلال عدّة جوانب، تبدأ من رأس النظام الإيراني نفسه؛ أي المرشد علي خامنئي الذي دعا معارضي نظام الجمهورية الإسلامية إلى المشاركة في الانتخابات، وختم دعوته بإلحاح ملحوظ، قائلاً: "هم أيضاً يجب عليهم أن يشاركوا في الانتخابات، يجب عليهم جميعاً أن يشاركوا"⁽¹³⁾، وهذه أول مرة يدعو فيها خامنئي معارضي النظام للمشاركة في الانتخابات، وهي دعوة مفهومة تماماً في ظلّ شروط المرحلة التي أشرنا إليها، والتي ملّح إليها خامنئي صبيحة يوم الاقتراع عندما خاطب الإيرانيين قائلاً إن مصير البلاد مرتين بمشاركتهم في الانتخابات⁽¹⁴⁾.

يبدو واضحاً، إذن، أن خامنئي قد ميّز، من خلال دعوة معارضيه، بين الوطن والنظام الحاكم، وهو تمييز غير مسبوق في خطابهات التي ينعت فيها المعارضين، عادةً، بالقلّة المعزولة والمُعزّر بها. وقد استجاب لتلك الدعوة، على ما يبدو، قطاع مهمّ من المعارضين، في توافق ضمني بين الطرفين - على الرغم من التاريخ الطويل الذي تراكم بينهما من عداوات سياسية وأيديولوجية - من أجل تجنب البلاد شبح الحرب والانهايار.

ويبرز تأثير العامل الثقافي والقومي، أيضاً، من خلال موقف علي أكبر رفسنجاني، الشخص الثاني في الثورة الإيرانية ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام؛ فبعد أن جرى استبعاده من السباق الانتخابي بسبب ضغوط مورست على أعضاء مجلس صيانة الدستور⁽¹⁵⁾، احترز رفسنجاني من إصدار أي رد فعلٍ غاضب انتقاماً من القوى التي تسعى لتحييده سياسياً، واكتفى بانتقادات عامة محدّراً من المخاطر المتربّصة بالبلاد⁽¹⁶⁾، ثم حشد دعماً كبيراً لمرشحه حسن روحاني، ولم يتردّد في تشجيع الناس على المشاركة في الانتخابات. وبعد إعلان النتائج اعتبر رفسنجاني إيران أفضل بلد ديمقراطي في العالم⁽¹⁷⁾، وهنا يتضح أن رفسنجاني أعاد ترتيب أولوياته السياسية بنفسه؛ إذ قدّم

13 الموقع الرسمي لمرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، 2013/06/12، على الرابط:

http://farsi.khamenei.ir/package?id=22298&news_id=22904

14 المرجع نفسه، 2013/06/14، على الرابط:

http://farsi.khamenei.ir/package?id=22298&news_id=22923

15 موقع وكالة الأنباء إيسنا، 2013/07/15، على الرابط:

<http://isna.ir/fa/news/92042415151>

16 موقع عصر دنا، 2013/05/23، على الرابط:

<http://asredena.com/newsF-6627.html>

17 موقع وكالة فارس للأنباء، 2013/06/15، على الرابط:

<http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13920325000957>

التنفيذية لم يصدر منه أي ردّ فعل غير متوقَّع بسبب استبعاد مرشحه إسفنديار مشائي، بل حاول التعبير عن سخطه من خلال امتناعه عن دعم أي منافس كان، وعبر عن ذلك أيضاً في اللحظات الأخيرة، قبل إغلاق صندوق الاقتراع. وفي هذا الأمر وذاك دلالة واضحة على رغبته في الحفاظ على العملية الانتخابية، ومن ثمة يكون قد ترك الأمور تسير إلى نتائجها على نحوٍ طبيعي. وهذا الوضع المحايد كان مفيداً جداً لروحاني، لأنه وقّر له عبء مواجهة جبهة الطيف النجادي الموجود في الحكومة، والذي لا يزال يحتفظ بنسبة معينة من دعم الشارع.

”

بإستبعاد هاشمي رفسنجاني وإسفنديار مشائي من المنافسة، صمّن علي خامنئي أن العملية الانتخابية وإن لم تكن سائرة، بالضرورة، في اتجاه ما يريد، فإن ذلك في أسوأ نتائجه لن يمثل أي تهديد بالنسبة إليه، وهذا ما يعنيه فوز حسن روحاني حتى الآن.

“

وإذا كانت الأدوار السياسية للمرشد علي خامنئي والرئيس السابق أحمددي نجاد قد ساهمت بقوة في متغيّر فوز حسن روحاني، فإن أدورا المعارضة كانت أكثر بروزاً في إقناع المواطنين بضرورة الذهاب إلى صناديق الاقتراع؛ إذ عرفت الأسابيع السابقة يوم الاقتراع نقاشاً كبيراً، في مواقع التواصل الاجتماعي، بين أطراف المعارضة الإيرانية، الداعين إلى المشاركة والداعين إلى المقاطعة، وقد انتهت نتيجة النقاش إلى مصلحة دعاة المشاركة.

ويمكن تقسيم تيار المعارضة إلى فئتين رئيسيتين: الفئته الأولى هي المعارضة من داخل النظام، وهي تتكوّن أساساً من الإصلاحيين، ومن أنصار رفسنجاني والمقربين من الجبهة القومية الدينية. وأمّا الفئة الثانية فهي المعارضة الجذرية للنظام التي يستقر رموزها خارج إيران. وقد أعطت أحداث سنة ٢٠٠٩ دفعة قوية لمجموع أطراف المعارضة، وكان ذلك تحت مسمى "الحركة الخضراء" التي فشلت في بلورة برنامج سياسي يضمن لها الاستمرار والفاعلية. وممّا ساهم في هذا الفشل أيضاً الاختلافات الأيديولوجية، وتباين أطرافها في الأهداف المرورية. وهذا الأمر هو الذي رسّخ قناعة القبول بالحدّ الأدنى المتاح حالياً داخل النظام؛ وهو الخيار الذي توفّره الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠١٣. وبرز هذا التوجه بعد الضربة التي تلقّتها المعارضة عندما مُنح خامنئي واستبعد

الإسلامية على صيانتته وتكريسه منذ قيامها^(١٨)، وهو أيضاً ما عبر عنه المرشد علي خامنئي بعد إعلان نتائج الانتخابات حين فسّر مشاركة معارضيه بكونهم يثقون بقدرة نظام الجمهورية الإسلامية على حفظ استقلال البلاد^(١٩).

العامل السياسي

أدّى العامل السياسي دوراً محورياً في متغيّر المشاركة الانتخابية وفوز روحاني، وقد ساهمت كل القوى والأطراف السياسية الفاعلة في حفّز هذا العامل، بدءاً من المرشد علي خامنئي والقوى المرتبطة به، إلى طيف أحمددي نجاد في الحكومة، وتيار المعارضة بكل أطرافه أيضاً. وكانت الأحداث التي عقبها الانتخابات الرئاسية، سنة ٢٠٠٩، هاجس السلطة الحاكمة التي لم ترغب في تكرار أخطائها على الرغم من ميلها نحو هندسة العملية الانتخابية والتحكم في نتائجها. ولنلمس هذا الميل بوضوح في خطابات المرشد علي خامنئي الثمانية التي ألقاها خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت يوم الاقتراع، وكانت خطوطها العريضة تتفاوت بين تأكيد عدم تكرار أخطاء سنة ٢٠٠٩، وانفتاح المجال أمام كل التوجهات السياسية، ثم الخصائص المطلوبة في رئيس الجمهورية المقبل^(٢٠). وقد سارت الإجراءات السابقة للعملية الانتخابية ضمن إستراتيجية عدم التدخل المباشر، وذلك بمنح الأطراف المزعجة من الوصول إلى مرحلة المنافسة، وتقليل الحضور الإعلامي الدولي.

وبإستبعاد هاشمي رفسنجاني وإسفنديار مشائي من المنافسة، صمّن علي خامنئي أن العملية الانتخابية وإن لم تكن سائرة، بالضرورة، في اتجاه ما يريد، فإن ذلك في أسوأ نتائجه لن يمثل أي تهديد بالنسبة إليه، وهذا ما يعنيه فوز حسن روحاني حتى الآن. وكان واضحاً أنّ خامنئي قد نجح في إقناع الحرس الثوري بالابتعاد، ما أمكن، عن ساحة المنافسة الانتخابية، على الرغم من دوره في الدعم غير المباشر لمرشحه محمد باقر قاليباف. وهكذا يكون المرشد قد ساهم في تحقيق الحدّ الأدنى من رغبات معارضيه دون أن يخسر هو والحرس الثوري الشيء الكثير.

وأما الطرف الثاني الذي ساهم في حفّز العامل السياسي فهو الرئيس السابق أحمددي نجاد، إذ على الرغم من وجوده على رأس السلطة

١٨ كوفيل، ص ١٢٢-١٢١.

١٩ موقع خبر فارسي الإخباري، ٢٦/٠٦/٢٠١٣، على الرابط:

<http://khabarfarsi.com/n/5708776>

٢٠ رضا حقيقت نجاد، "انتخابات ٢٠١٣ من وجهة نظر المرشد: نحن نعرف ما فعله"،

٢٠١٣/٠٦/١٢، على الرابط:

<http://www.rahesabz.net/story/71330/>

٢٠١٢ إلى ١,١ مليون برميل يوميًا، مقارنةً بسنة ٢٠١١ التي سجّلت تصدير ٢,٢ مليون برميل^(٢١).

وأما من ناحية المؤشرات الاقتصادية فقد عرفت نسبة النمو الاقتصادي الإيراني تراجعًا سلبيًا سنة ٢٠١٢، بلغ ١,٩، مقابل ٣,٠ في المئة سنة ٢٠١١. ويُتوقَّع أن تبلغ هذه النسبة ١,٣ في المئة سنة ٢٠١٣^(٢٢)، في حين بلغت نسبة البطالة سنة ٢٠١٢ نحو ١٢ في المئة. وبلغ معدّل التضخّم نسبة ٣١,٥ في المئة حتّى آذار/ مارس سنة ٢٠١٣ (نهاية السنة الإيرانية الرسمية ١٣٩١)، بحسب مركز الإحصاء الإيراني الرسمي^(٢٣).

وعلى الرّغم من تمرّس النظام الإيراني الحاكم بأساليب التعامل مع الحصار الاقتصادي الغربي وسياساته، فإنّ قدرته على مواجهة عقوبات من نوع جديدة، أصبحت تضعف على نحو واضح، خصوصًا في أوضاع الأزمات الاقتصادية الهيكلية المتفاقمة؛ مثل التضخّم والبطالة والنموّ الضعيف، وهي الأزمات التي فشلت حكومة أحمدي نجاد (٢٠٠٥-٢٠١٣) في القضاء عليها، بل إنّ عددًا من السياسيين والاقتصاديين يحمّل هذه الحكومة مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية بنسبة لا تقلّ عن ستين في المئة^(٢٤).

ومن المهمّ تأكيد أنّ معظم المؤشرات الاقتصادية الإيرانية عرفت منحنيات تنازلية منذ سنة ١٩٧٩، إلا أنها باتت بارزة ومقلقة في سنوات حكومة الرئيس السابق أحمدي نجاد، وتكفي الإشارة في هذا السياق مثلاً، إلى وضعية العملة الوطنية التي فقدت نحو ٢٧٠ في المئة من قيمتها في عهده^(٢٥). أمّا معدل التضخّم فقد عرف زيادة بنسبة عشرة في المئة في الفترة نفسها، فعندما ترك خامي منصب الرئاسة، سنة ٢٠٠٥، كان معدل التضخّم المعلن رسميًا هو ٢١,١ في المئة^(٢٦)، في حين

رفسنجاني من دخول المنافسة، ممّا دفع الجميع إلى الاتفاق على دعم حسن روحاني في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية، ويمكن اعتبار هذا الأمر تحوّلًا سياسيًا نوعيًا في سلوك المعارضة التي خسرت مجموعةً من معاركها الانتخابية بسبب تشتت أصواتها بين أكثر من مرشّح، وقد جرى هذا الحدث سنة ٢٠٠٥ وتكرر سنة ٢٠٠٩.

وتُذكر في هذا السياق بأنّ تأثير العامل الثقافي والقومي قد جاء متممًا لتأثير العامل السياسي؛ إذ ساد الاقتناع بين أهمّ أطراف المعارضة الإيرانية بأنّ معركتها ضدّ النظام الحاكم والقوى المرتبطة به ينبغي أن تكون معركةً مدنيّةً سلميةً، من خلال كلّ الوسائل المتاحة، ولا يضيرها، بعد ذلك، أن يكون الزمن سلاحًا في المعركة، ذلك أنّ معظم التجارب الثورية التي خاضتها إيران خلال المئة سنة الأخيرة أثبتت لجزء من النخبة أنّ التحوّل الديمقراطي المنشود لا يأتي دفعةً واحدةً، وأنّ فاعلية المجتمع وإصراره على التغيير هو الحاسم. وهذا ما أثبتته الحركة الإصلاحية سنة ١٩٩٧ والحركة الخضراء، أيضًا، سنة ٢٠٠٩. ويعتقد هؤلاء أنّ خيار الاستنجد بالخارج لإسقاط النظام في هذه المرحلة ليس مضمون النتائج في ظلّ التجارب المنظورة في العراق وليبيا وسورية.

ويبدو أنّ التوجه السياسي للمعارضة قد وجد استجابة عند المواطن الإيراني الذي يبحث عن حلول لمشاكله الاقتصادية والاجتماعية بأقلّ الأثمان، وهذا ما ترجمه، عمليًا، التصويت لمرشّح الاعتدال حسن روحاني، والمشاركة الملحوظة في العملية الانتخابية.

العامل الاقتصادي

جاءت الانتخابات الرئاسية ٢٠١٣ ضمن سياق اقتصادي إيراني متأزمّ، مهدّد بالانهيار الشامل، وذلك نتيجة مسلسل حصارٍ اقتصادي غربي طويل ضدّ إيران، بدأ منذ قيام الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، وجرى الإمعان فيه بعد سنة ٢٠٠٥، بناءً على خلفية المطالب الغربية والإسرائيلية بخصوص الملف النووي الإيراني، ليدخل مسلسل العقوبات مرحلة خطرٍ خنفت الاقتصاد الإيراني بعد سنة ٢٠١١، مستهدفًا القطاعات الحيوية الإيرانية مثل النفط والغاز والمعاملات البنكية الدولية، وقد أُنزّرت هذه العقوبات تأثيرًا مباشرًا في الصادرات النفطية الإيرانية؛ ففي غياب أرقام رسمية عن نسبة هذه الصادرات، تحدّثت مصادر إعلامية عن تراجع صادرات النفط الخام الإيراني سنة

٢١ الجزيرة، نت، ٢٤/٠٤/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/d115171c-6a2e-4c7b-bd09-4eb466d92609?GoogleStatID=9>

٢٢ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، (أبريل ٢٠١٣)، ص ١٥٤، على الرابط: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/pdf/text.pdf>

٢٣ موقع مركز أمار إيران (مركز إحصاءات إيران)، ٣٠/٠٣/٢٠١٣، على الرابط: http://www.amar.org.ir/Portals/0/Files/reports/r2_tavarrom_86-91.pdf

٢٤ تصريح النائب البرلماني محمد باهنر، يا لثارات الحسين، ٢٤/٠٤/٢٠١٣، على الرابط: <http://www.yalasarat.com/vdcay6nm.49n0y15kk4.html>

٢٥ في سنة ٢٠٠٥ كانت قيمة كلّ دولار أميركي تساوي ٩٠٠٤ من الريالات الإيراني، وفي سنة ٢٠١٣ بلغت هذه النسبة نحو ٢٤٧٤٧ ريالاً، بحسب أرقام مركز مبادلات العملة الذي جرى تأسيسه أخيراً بهدف الحدّ من تدهور قيمة العملة الوطنية، تاريخ: ١٨/٠٤/٢٠١٣، على الرابط:

<http://alef.ir/vdcf0jdytw6cca.igiw.html?184825>

٢٦ خبركزاري فارس (وكالة فارس للأنباء)، تاريخ: ٢٢-٠٤-٢٠٠٦، على الرابط: <http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=8502020391>

عن استقلال وطني وعزة قومية وأهداف ثورية في ظلّ مجتمع يعاني الفقر والحرمان والفرص غير المتكافئة^(٢١). ولقد فتح هذا الخطاب نافذة أملٍ عند الناخب الإيراني الذي يريد أن يعيش حياةً كريهةً، ولا يريد أن يجعل حُلْمه في الاستقرار قرباناً للنزعة الأيديولوجية وطموحات السياسيين.

اعتدال روحاني بين التأويل والتنزيل

كانت الانتخابات الرئاسية امتحاناً قومياً استطاع من خلاله الشعب الإيراني أن يفرض على النظام الحاكم احترام الحد الأدنى من إرادته الانتخابية، في حين كان هذا الامتحان فرصةً تاريخيةً للمرشد علي خامنئي أكد بها لخصومه في الداخل والخارج أنّ شرعية نظام الجمهورية الإسلامية مازالت قويةً. لكن لم تكن هذه النتيجة الانتخابية، في ما يبدو، سوى مبتدأ لخبر لم يأت بعد. وهذا المبتدأ السياسي هو شعار "الاعتدال" الذي رفعه الرئيس حسن روحاني، وأراده أن يكون مفتاحاً لكل أقفال البلاد المؤصدة؛ إذ حاول أن يشرح في عناوين عريضة ما يقصده بالاعتدال، كما حاول أن يطلق بعض الإشارات الدالة أحياناً، والمبهمة أحياناً أخرى. لكنّ المعطيات والتطورات المتتالية، بدءاً من إعلان فوزه إلى اليوم، تجعلنا نتوقع الخبر الذي لم يظهر في مبتدأ روحاني، ونقصد به، على وجه التحديد معركة تأويل الاعتدال وتنزيله سياسياً وحكومياً. فكيف ذلك؟

لم يكن حسن روحاني إصلاحياً، لكنّ قربه من رفسنجاني جعله يقترب من زعيم الإصلاحيين محمد خاتمي، وفي الوقت نفسه فرضت عليه خبرته الدبلوماسية بالملف النووي أن يكون قريباً من المرشد ومن عموم التيار الأصولي أيضاً، وهكذا فقد كان مؤهلاً للاضطلاع بتجسير الهوة بين الإصلاحيين والأصوليين التي عمقتها أحداث الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٩.

وفي أوّل خطاب انتخابي له، عرّف حسن روحاني نفسه بالمعتدل المستقلّ عن كلّ التيارات السياسية، وقال إنه يريد أن يضع يده في يد جميع المعتدلين من داخل كلّ هذه التيارات بهدف إنقاذ البلاد، وعلى عكس محمد خاتمي بدا روحاني غير معنيٍّ بقضية الديمقراطية ومفاهيم الدولة الحديثة، كما أنه لم يطلق وعوداً سخيةً لناخبيه، بل حاول أن يقف موقفاً وسطاً بين نخبوية الأول وشعبوية الثاني.

بلغ هذا المعدل حتى آذار/ مارس سنة ٢٠١٣^(٢٢)، نسبة ٣١,٥، بحسب مركز الإحصاء الإيراني^(٢٣)، والملاحظة نفسها تنطبق على معدل البطالة وإن كانت بنسبة أقلّ، إذ بلغت نسبة البطالة في نهاية رئاسة أحمددي نجاد ١٢,٢ في المئة، في حين سجّلت في نهاية ولاية الرئيس السابق سنة ٢٠٠٥ نسبة ١١,٥ في المئة^(٢٤).

وكان لهذه الإخفاقات الاقتصادية المتراكمة تأثير مباشر في الأوضاع الاجتماعية؛ إذ وجد الإيرانيون أنفسهم أمام تفاقم مشاكل الغلاء والبطالة ونقص كبير في بعض الأدوية الأساسية، إضافةً إلى تضرُّر مصالح رجال الأعمال والتجار من جراء الصعوبات التي أوجدتها العقوبات البنكية في تحويل الأموال والمعاملات التجارية.

ويفهم المواطن الإيراني جيّداً أنّ الجزء الأكبر من أسباب الوضعية المتأزمة يعود إلى الاختيارات الإستراتيجية للنظام الحاكم، وبخاصة في الملف النووي، أو في بعض السياسات الاقتصادية الداخلية، لذلك يعتقد هذا المواطن أنّ المشاركة الانتخابية هي الوسيلة الأكثر تأثيراً لتغيير هذا الواقع ورفع معاناته اليومية. وهذه القناعة كانت أيضاً قناعة المرشحين للرئاسة أنفسهم؛ إذ تحولت معظم النقاشات بين هؤلاء إلى ما يشبه نقاشات خبراء الاقتصاد، فكّل مرشّح يحاول إبراز قدرته على إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية، في غفلة من الجميع، أو تغافل منهم، عن الجذور السياسية للأزمة الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس كان العامل الاقتصادي مؤثراً في متغيّر المشاركة الانتخابية، كما كان تأثيره ظاهراً في فوز حسن روحاني الذي احتلّ الاقتصاد مساحةً كبيرةً من خطابه الانتخابي، والذي اقترح منهجية الاعتدال مدخلاً إلى إحداث انفراج اقتصادي وإخراج البلاد من وضعية الاختناق، وقد كان واضحاً أنّ روحاني يسعى لإعطاء الاقتصاد الوطني فرصةً لالتقاط أنفاسه، من خلال سياسة تفاوضية في الملف النووي تخفّف من وطأة العقوبات الاقتصادية الغربية. وقد عبّر روحاني عن هذه المعادلة بقوله: "ستدور المولدات النووية، لكن ينبغي أيضاً لحياة الناس أن تدور"^(٢٥)، ففي اعتقاده لا يمكن الحديث

٢٧ تعني بذلك السنة الإيرانية الرسمية ١٣٨٤، وتقابلها، بحسب التاريخ الميلادي، الفترة الممتدة من ٢١ مارس ٢٠١٢ إلى ٢٠ مارس ٢٠١٣.

٢٨ مركز أمار إيران (مركز إحصاءات إيران)، (٢٠١٣/٠٣/٣٠)، على الرابط: http://www.amar.org.ir/Portals/0/Files/reports/r2_tavarrom_86-91.pdf

٢٩ "مركز أمار إيران" (مركز إحصاءات إيران)، (٢٠١٣/٠٤/١٣)، على الرابط: http://www.amar.org.ir/Portals/0/Files/abstract/1391/ch_niru_91.pdf

٣٠ حوار مع حسن روحاني على القناة الرابعة، مؤسسة الإعلام الرسمية "Irib" (٢٠١٣/٠٦/٠٦) على الرابط: <http://62.220.121.19/NewsText.aspx?ID=1968471>

وزارية في حكومته، اتهمهم خصومهم في التيار الأصولي بالرغبة في مصادرة انتصار روحاني، والتخطيط للعودة إلى الساحة السياسية تحت غطاء الاعتدال، وقد وَرَدَ جانب من هذه الاتهامات في مقال نشره الصحافي حسين شريعتمداري، المقرَّب من المرشد خامنئي^(٣٤).

وأما عضو مجلس الخبراء المتشدِّد أحمد خاتمي فقد طلب من الرئيس روحاني تقديم توضيح دقيق لما يقصده بالاعتدال؛ ذلك أنَّ الاعتدال الصحيح في رأي خاتمي هو اعتدال المرشد خامنئي، وأنَّ أيَّ شيء آخر غيره، لا يعدو أن يكون نوعاً من الانحراف^(٣٥).

وأعاد هذا التجاذب المصحوب بالشكِّ والاتهامات المتبادلة بين الطرفين حالة الانقسام إلى الحياة السياسية التي اختفت أياً ما قليلاً عندما كان الجميع، عند صناديق الاقتراع، موحدًا بمشاعر قومية. وهذا السلوك هو الذي طبع الحياة السياسية الإيرانية على نحوٍ بارز في عهد الجمهورية الإسلامية؛ إذ يكون للخطر القومي دور فعَّال في توحيد القوى والتيارات المتصارعة، غير أنها سرعان ما تعود إلى صراعاتها بعد عبور منطقة الخطر.

ويبدو أنَّ جزءاً مهمًّا من فترة رئاسة حسن روحاني سيشغله الجدل، المتعلق بمفهوم الاعتدال، بين من يطالب بالاعتدال داخل الاعتدال، ومن يحذِّر من التطرف داخل الاعتدال. والطرفان الفاعلان في هذا الجدل هما التيار الإصلاحية والتيار الأصولي، وهذا الأمر يرحِّج بقوة عودة تداعيات كلِّ الصراعات القديمة إلى الساحة الجديدة، فالإصلاحيون مستعدُّون لاسترداد جزء من المواقع التي فقدوها قبل مجيء أحمدني نجاد؛ أي قبل ثماني سنوات. ويعتقدون أنَّ فتح المجال لعودتهم هو أول تجلٍّ لمفهوم الاعتدال، ذلك أنَّ تحييدهم من الحياة السياسية كان عملاً متطرِّفاً غير محسوب العواقب، وفي رأيهم سيكون فتح باب الحرِّيات وإيقاف سياسة القمع والمصادرة في جميع النواحي، من أهمِّ العوامل الدَّالة على صدق الاعتدال سياسياً واجتماعياً.

وفي المقابل يتمسك الأصوليون، وخصوصاً المتشددون منهم، بأنه لا مكان للإصلاحيين في الساحة السياسية، بعد أن كشفت أحداث ٢٠٠٩ عن نياتهم الانقلابية المرتهنة بالخارج، فهم يعتقدون أنه ليس من الاعتدال على الإطلاق، التسامح مع أعداء النظام، وتقويض مباني الثورة الأيديولوجية، حتى أنَّ بعضهم قد اشترط في مسألة عودة رموز الإصلاحيين، إعلان توبتهم ممَّا صدر منهم سنة ٢٠٠٩.

٣٤ حسين شريعتمداري، "خانه را جستجو كنید!" (ابحثوا داخل البيت)، موقع صحيفة كيهان، ٢٠١٣/٠٧/٢٥، على الرابط:

<http://www.kayhan.ir/920503/2.htm#N201>

٣٥ خطبة أحمد خاتمي، وكالة فارس للأخبار، ٢٠١٣/٠٧/٠٥، على الرابط:

<http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13920414000403>

وظلَّ روحاني يؤكِّد، في كلِّ خطاباته الموالية، مفهوم الاعتدال مُرجعاً كلَّ أسباب الانسداد والفشل إلى التطرُّف الصادر من كلِّ الجهات. ويبدو واضحاً، في هذا السياق أنَّ ما يقصده روحاني بالاعتدال هو المنهج السياسي المعتدل، واعتماد مقاربات تنتهج التدبير والوسطية لإصلاح المشاكل السياسية داخلياً وخارجياً، وأما من الناحية الاقتصادية فيعتقد أنَّ الاعتدال يقتضي العدالة والتدبير العقلائي مفتاحاً لحلِّ المشاكل المعلَّقة^(٣٦).

واستبطن تقييم حسن روحاني لأوضاع البلاد انتقاداً لسياسات الحكومات التي تعاقبت على السلطة التنفيذية من إصلاحيين وأصوليين. ولم تخلُّ انتقاداته، أيضاً، من التلميح إلى الجهات النافذة والمقرَّبة من المرشد؛ فهو يحمِّل الجميع المسؤولية، وفي الوقت نفسه يريد أن يتعاون مع جميع المعتدلين، وأن يكون حلقة وصلٍ بينهم جميعاً، وهذا ما دفعه أحياناً إلى بعض الإبهام، فهو لا يريد، بالنظر إلى رغبته في استقطاب أصوات الإصلاحيين، أن تفسد علاقاته بالمرشد والقوى المرتبطة به في التيار الأصولي. وقد برز هذا الأمر حين صرَّح، في أول حوار صحفي له بعد فوزه، بأنه سيعمل وفق أسلوب "خطوةً فخطوةً"، وأنَّ الأمور تحتاج إلى وقت^(٣٧). وقد أكَّدت هذا الأمر مقالات وتصريحات مقربين منه، رداً على الذين يطالبون الرئيس الجديد برفع الحصار عن رمزي التيار الإصلاحية مير حسين موسوي ومهدي كرويي، وإطلاق سراح السجناء السياسيين.

لقد كان مجيء حسن روحاني إلى قصر الرئاسة بفضل أصوات تحالف الإصلاحيين وطيف رفسنجاني. وهذا التحالف هو الذي يضع المسألة السياسية على رأس أولوياته، فهو لاء في حاجة إلى مفتاح روحاني لفتح الأبواب التي أغلقت في وجوههم طوال السنوات الماضية، في حين تأتي المسألة الاقتصادية في الدرجة الثانية عند أقطاب هذا التحالف. وأما روحاني فيجد نفسه مرغماً على مجابهة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، والشروع عاجلاً في تدبير ملفِّ المفاوضات النووية للتخفيف من العقوبات الاقتصادية، وهذا ما سبق للمرشد أن ذكره مراراً في معرض شرح المهمَّات التي ينبغي للرئيس الجديد أن يباشرها ويهتمَّ بها.

وفي الوقت الذي ينشغل فيه الرئيس حسن روحاني ببناء حكومة وحدة وطنية بمشاركة كلِّ الأطراف، تقوم معركة إعلامية بين الإصلاحيين والأصوليين بشأن تأويل "اعتدال روحاني"، فعندما أوَّل بعض الإصلاحيين اعتدال الرئيس بما يعتقدون أنه خريطة طريق جديدة، مع الحديث عن أسماء إصلاحية يمكنها أن تتقلد مسؤوليات

٣٢ حوار انتخابي مع حسن روحاني، يوتيوب، ٢٠١٣/٠٥/٢٨، على الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=2VZr_xZjm08

٣٣ مؤتمر صحفي مع حسن روحاني، يوتيوب، ٢٠١٣/٠٦/١٧، على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=rDLmjMIOgrE>

الافتراع مرتكزةً، أساسًا، على أولوية الأمن القومي، من دون أن تقلل من أهمية مطالبها الاقتصادية.

وبعد إعلان فوز الرئيس الجديد حسن روحاني كان سلوك الانقسام والصراع بين الإصلاحيين والأصوليين السمة الأساسية لما سميها المنهجية الاجتماعية والسياسية المتحكمة في سلوك الفاعلين في العملية الانتخابية. ويمكننا رصد عمل هذه المنهجية في مراحل متعددة من مسار الحياة السياسية الإيرانية، فالإجماع القومي يكون دائمًا بتأثير التهديد الخارجي، وينتهي بسبب انعكاسات الصراعات الداخلية بين الأطراف المتنافسة على السلطة، مما يكرس في النهاية السلطة الأبوية للحاكم ملكًا كان في العهد الملكي، أو مرشدًا في عهد الجمهورية الإسلامية.

ويعدُّ الجدل المتعلق بتأويل "اعتدال روحاني"، اليوم، أهمّ موضوع يقسم المثقفين والسياسيين في إيران، ومن شأن هذا الأمر أن يطرح أسئلة ملحة بشأن تنزيل هذا الاعتدال، وأن يضع رئاسة روحاني تحت محكّ الضغوط من أيّ جهة كانت؛ من حلفائه المعارضين، أو من أصدقائه النافذين في الحكم.

ويبقى التحدي الأكبر بالنسبة إلى الرئيس الجديد هو الحفاظ على توازنه وعدم التورط في صراعات هامشية، وهذا يتطلب منه عدم الدخول في صدامات مع القوى المقرّبة من المرشد، والمتحكمة في الدولة ومؤسساتها أيضًا.

إنّ الاختلاف السياسي في تأويل اعتدال روحاني هو في عمقه اختلاف بشأن تنزيل هذا الاعتدال، ذلك أنّ أيّ خطاب للاعتدال سيكون مطالبًا بإعادة تعريف مجموعة من المسمّيات والمفاهيم، أصبحت في السنوات الأخيرة من أدوات التيار الأصولي التي يستخدمها في التخلص من خصومه السياسيين، ونعني بذلك مثلًا: "الفتنة"، و"الانحراف"، و"الخاصة غير المبصرة". وهكذا سيؤثر تأويل الاعتدال تأثيرًا مباشرًا في علاقة الرئيس حسن روحاني بالمرشد علي خامنئي، وسينعكس ذلك على كلّ الملفات والقضايا المتأزمة، ابتداءً من الوضع السياسي الداخلي، إلى الوضع الاقتصادي والعلاقة بالبرلمان والحرس الثوري والملف النووي.

وختامًا، فقد تراكت لدى الإيرانيين تجارب متكرّرة من الإخفاقات السياسية والاقتصادية، وفي كلّ مرة كانت الأسباب نفسها تؤدّي إلى النتائج نفسها، فهل تكون رئاسة حسن روحاني هي الاستثناء؟ أم هل تظلّ، مثل سابقاتها، حبيسة الصراعات السياسية، والمشاكل الهيكلية في نظام الجمهورية الإسلامية؟

وإنه ليصعب التنبؤ بالمنهج العملي للرئيس الجديد حسن روحاني، في وجود هذا الاستقطاب الحادّ بين الطرفين، ومما لا شكّ فيه أنّ فهم روحاني لـ"الاعتدال" يؤسّس أولًا على تجاوز حالة الاستقطاب والتشجّع القائمة منذ سنوات، وهذا أقلّ ما يتطلبه بناء حكومة وحدة وطنية، ونعتقد أنه سيكون أكبر امتحان لشعار الاعتدال.

وإذا كانت مواقع الإصلاحيين لا تتجاوز حاليًا بعض المنابر الإعلامية الإلكترونية، أو الشبكات الاجتماعية التي يحافظون عليها، فإنّ خصومهم من التيار الأصولي يستمدون قوتهم من المواقع الحيوية التي يشغلونها في مؤسسات الدولة الأمنية والاقتصادية والدينية، إضافةً إلى قربهم من المرشد علي خامنئي. وهذا الوضع غير المتكافئ، بين الطرفين، سيؤثر حتمًا في أداء حكومة حسن روحاني الذي سيضطرّ إلى تنزيل اعتداله تنزيلاً لا يصطدم برغبة الطّرف القوي في المعادلة، ونقصد في هذا السياق الأصوليين؛ فروحاني سيحتاج إلى دعم هؤلاء في البرلمان، وسيحتاج إلى تعاونهم للخروج من الأزمة الاقتصادية، وأمّا من الناحية السياسة الخارجية فسيكون مضطرًا إلى التوافق مع المرشد والحرس الثوري في تدبير الملف النووي، والعلاقات بالغرب. ومن المرجح أنّ روحاني سيكون حريصًا على عدم تكرار أخطاء أحمددي نجاد الذي لم ينفعه خروجه من رحم الأصوليين في تنظيم الاختلاف معهم.

وإنّ اقتناع المرشد خامنئي ومقرّبيه من الأصوليين بأنّ نتائج الانتخابات الرئاسية ٢٠١٣، هي، تصويت شعبي مباشر للجمهورية الإسلامية، سيؤدّي - لا محالة - إلى إصرارهم على استمرار السياسات القديمة، أو على الأقل سيدفعهم إلى إفشال أيّ محاولة من الرئيس الجديد لمعالجة الأوضاع من منطلق أنها محاولات تمسّ بتماسك النظام وسلامته. وهذا التفكير المهيمن حاليًا على توجه النظام الحاكم سيضرب في العمق إنجاز ١٤ حزيران/ يونيو، وسيُدخل "اعتدال" روحاني في وضعية انتظار، في حين سيُعيد المجتمع الإيراني إلى حالة اليأس؛ وسبب ذلك أنّ أصواته الانتخابية لم تُقرأ مرةً أخرى قراءةً صحيحةً.

خاتمة

إنّ النظر في مجموع المعطيات التي أحاطت بالانتخابات الرئاسية الأخيرة في إيران يُبرز بجلاء وجود منهجية اجتماعية سياسية حكمت سلوك الأطراف المؤثرة كلّها في العملية. ويأتي العامل الثقافي والقومي في مقدمة عناصر تلك المنهجية، يليه، على الترتيب، العاملان: السياسي والاقتصادي. وقد بدا واضحًا أنّ الذهنية الإيرانية كانت قبل عملية